



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة
الإسكوا
ESCWA

حماية كبار السن من الإساءة:
لمحة سريعة حول الأطر الدولية
والعربية
د. سارة سلمان
الإسكوا

الأطر الدولية والإقليمية والحماية من الإساءة

الفقرة 17 : "تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسدياً أو ذهنياً"

مبادئ الأمم المتحدة
المتعلقة بكبار السن
(1991)

الفقرة 20-6: أنه ينبغي على الحكومات في جميع البلدان العمل للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد كبار السن خاصة النساء منهم

برنامج عمل المؤتمر
الدولي للسكان والتنمية
(1994)

الفقرة 110: "القضاء على جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة والعنف ضد كبار السن" و الفقرة 111، "إنشاء خدمات دعم لمواجهة إساءة معاملة كبار السن"

خطة عمل مدريد
الدولية للشيخوخة

الأطر الدولية والإقليمية والحماية من الإساءة

المادة 16 : الحق في التحرر من الاستغلال والعنف والإساءة، والخطوات التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها لمنع "جميع أشكال الاستغلال والعنف والإساءة"، "داخل المنزل وخارجه".

اتفاقية حقوق الأشخاص
ذوي الإعاقة

الأطر الإقليمية، فتضمن إعلان القاهرة لعام 2013، وكذلك الاستراتيجية العربية لكبار السن، والقانون الإرشادي العربي لكبار السن الذي تم تبنيه في جامعة الدول العربية مواد تتعلق بحماية كبار السن من العنف.

الأطر الإقليمية

الالتزامات التي سطرته الأطر الدولية والإقليمية

- ضرورة توفير الحماية والمساعدة للضحايا وأسرهم.
- توفير التعليم والمعلومات حول كيفية تجنب حالات العنف والإساءة والاستغلال والتعرف عليها والإبلاغ عنها.
- ضمان مراقبة جميع المرافق والبرامج الخاصة بكبار السن.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعافي البدني والنفسي وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للضحايا.
- ووضع تشريعات وسياسات فعالة لضمان تحديد الإساءة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها.

نتائج الدراسة الأولية - الدساتير

- **15 من بين 21** دستورًا تم فحصها تشير بوضوح إلى كبار السن في مواد تتعلق بحماية حقوقهم أو رفاهيتهم أو تقديم المساعدة والحماية لهم. دستور الأردن هو الدستور الوحيد الذي يدعو صراحة إلى حماية كبار السن من الإساءة والاستغلال.
- ينص دستور العراق على حظر كافة أشكال العنف، كما نص الدستور الجزائري على معاقبة كل شكل من أشكال العنف الجسدي أو المعنوي
- تعترف معظم الدساتير بالأسرة كأساس للمجتمع وتدعو إلى حماية الأسرة وتماسكها ورعاية أفرادها.

نتائج الدراسة الأولية – الأطر القانونية

- الجزائر والبحرين ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية وتونس لديها قوانين محددة بشأن كبار السن.
- تعترف هذه القوانين بأشكال إساءة معاملة كبار السن والعنف والإهمال، في حين لا يذكر القانونان التونسي والبحريني الإساءة أو العنف بل حماية كبار السن من التمييز والاستبعاد.
- يحظر قانون المملكة العربية السعودية التصرف في ممتلكات كبار السن ومواردهم المالية أو إساءة استخدامها دون موافقتهم.
- القانون الجزائري هو القانون الوحيد الذي يذكر طريقة الإبلاغ عن الإساءة

نتائج الدراسة الأولية – الأطر القانونية - تابع

- تذكر العديد من هذه القوانين أنه لا يجوز وضع كبار السن في دور رعاية أو مؤسسات دون موافقتهم.
- ويذكر القانون التونسي القدرة على الاختيار، وحق كبار السن في إدارة مواردهم إذا كانت لديهم سلطة الحكم.
- وتتضمن كل هذه القوانين أحكامًا جنائية تعاقب على أعمال الإساءة والعنف ضد كبار السن.
- يذكر القانون الجزائري أنه في حالة الإهمال أو سوء المعاملة يمكن استخدام الوساطة الأسرية من خلال الخدمات الاجتماعية بهدف إبقاء كبار السن في بيئتهم الأسرية.

نتائج الدراسة الأولية – الاستراتيجيات

- تمت دراسة استراتيجيات كبار السن في العراق والأردن ولبنان ودولة فلسطين والصومال والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن، وبعضها في طور التطوير أم التبنى.
- خصصت جميع الاستراتيجيات أبواباً لمكافحة إساءة معاملة كبار السن وتعنيفهم وإهمالهم.
- وتستهدف معظم هذه الاستراتيجيات:
 - مراجعة القوانين القائمة وسن قوانين جديدة لحماية حقوق كبار السن
 - زيادة وعي الناس بحقوق كبار السن
 - بناء قدرات العاملين الاجتماعيين ومقدمي الرعاية
 - بالإضافة إلى زيادة وعي كبار السن بحقوقهم.

نتائج الدراسة الأولية – الاستراتيجيات - تابع

- كما تدعو معظم هذه الاستراتيجيات إلى:
 - تطوير آليات الإبلاغ عن إساءة معاملة كبار السن بما في ذلك إنشاء خطوط ساخنة
 - العمل مع الهيئات القانونية وأجهزة إنفاذ القانون لتحديد التفتيش والتحقق لإساءة معاملة كبار السن.
 - وتحدد الخدمات الداعمة الأساسية التي يجب تقديمها للضحايا، سواء في الملاجئ أو داخل أسرهم.

نتائج الدراسة الأولية – بعض الملاحظات

- ضبابية المصطلحات المستخدمة: لاحظنا في بعض البلدان أن مصطلحات إساءة معاملة كبار السن والعنف والإهمال والتمييز والاستغلال تُستخدم بشكل متبادل
- الأهلية القانونية: تناولت بعض الأطر الوطنية هذا الموضوع بشكل متفاوت
- عدم التمييز صراحة بين الجناة كأفراد من الأسرة وغيرهم من الغرباء ومقدمي الرعاية في معظم الدول.
- لم نلاحظ ضمان حماية المسنين لاسيما النساء المسنات من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الملكية والأراضي والميراث في معظم الأطر

وشكرا



الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA